

الثورة المصرية و الأمن القومي العربي تدعيم أم

تهديد؟

محمد الجبيري

(طالب باحث، جامعة محمد الخامس السويسي كلية سلا)

مقدمة:

تعد المنطقة العربية - من المحيط إلى الخليج - كمجال جيوسياسي، محط اهتمام وأطماع مختلف القوى السياسية الدولية منذ عشرات السنين، وذلك نظراً إلى مقدارها الطبيعية من جهة، وموقعها الجيوستراتيجي الذي يكتسي أهمية بالغة من جهة أخرى. وقد أدى هذا المعطى إلى تطورات مهمة كان العالم العربي مسرحاً لها، ولقد تمثلت هذه التطورات في المقام الأول في التنافس الاستعماري الأوروبي، والاحتلال الصهيوني لفلسطين العربية، وتهديده للمنطقة ككل. وهو ما أدخل المنطقة في دوامة "الحروب العربية الإسرائيلية"، قبل إبرام اتفاقيات السلام مع الكيان الصهيوني، وما شكلته هذه الاتفاقيات من تهديد حقيقي ومباشر للأمن القومي العربي، بالنظر إلى ما تنطوي عليه بنودها.

ومن هذا المنطلق (أي اتفاقيات السلام) شهد الواقع العربي عموماً، والمصري على وجه الخصوص، بداية مرحلة من الاستسلام أمام الرغبة الأجنبية التي تسمح باستغلال المقدرات العربية لمصلحة القوى الدولية¹، وهو ما شكل عاملاً - إلى جانب عوامل أخرى كثيرة، كتقاعس الأنظمة العربية في الذود عن سيادة أراضيها، وغياب الرؤية العربية المشتركة والموقف العربي المشترك فيما يرتبط بالقضايا العربية الإستراتيجية والمصرية، التي أضحت تتحدد وفق مصالح كل دولة على حدة - في تهديد أمن الدول العربية القومي، أضف إلى ذلك الأوضاع الداخلية (السوسيو - اقتصادية) الكارثية. ولقد أدت هذه العوامل إلى خلق هوة بين النخبة السياسية العربية والقيادة الحاكمة من جهة، وبين المواطن العربي من جهة ثانية، وفقدان الثقة بين الطرفين. كما أنها ساهمت في تأجيج الاحتقان الشعبي الذي كانت محصلته اندلاع ثورات وانتفاضات في عدد من الدول، أسفرت عن إسقاط أنظمة و استبدالها بأخرى (نموذجي تونس وليبيا) وإسقاط - رأس النظام في أخرى (نموذج مصر) واستمرار ثالثة في تلمس طريقها نحو الحرية (النموذج السوري).

ولئن كانت الرغبة "الشعبية" الأكيدة من وراء هذه الثورات، هي استرجاع كرامة الإنسان/المواطن العربي، وبالتالي استرجاع كرامة الأمة العربية وهويتها مستقبلاً، ولو ضمناً على الأقل، وذلك بإحياء الوحدة العربية، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، فإن الواقع الداخلي لكل دولة ينسج بمسار صعب مشوب بمعوقات حمة أمام هذا "الحلم

¹ . يمكن الإشارة في هذا الصدد وعلى سبيل المثال لا الحصر إلى اتفاقية الغاز التي أبرمتها مصر مع الكيان الصهيوني في يونيو حزيران

العربي الواحدوي"، ذلك أن كشف هذا الواقع و"تعريته" يحيل إلى أعطاب ومطبات خطيرة، تحتم على هذه الدول أن تعمل على مواجهة الأسباب التي أنتجت الوضع القائم قبل السعي إلى إحياء "الوحدة العربية" التي ظلت حلما يراود الشعب العربي منذ أن زرع في مخيلة الأمة العربية منتصف القرن الماضي، وهو ما يعني أن البحث سينصب على دراسة الثورات العربية، ومدى أهميتها ودورها في التأسيس لسياسة عربية رسمية في مجال الأمن القومي، مقتصرين في ذلك على الثورة المصرية.

الإشكالية

تصطدم دراسة تأثير الثورات العربية على الأمن القومي العربي، بعدد من الصعوبات المتمثلة "بشساعة" المادة البحثية بالدرجة الأساس، بمعنى تعدد الثورات التي تتباين من حيث أسبابها، وفق خصوصية كل دولة، وإن كانت متقاربة. وهو ما يدفع إلى اعتماد نموذج محدد، يشكل المنطق الذي على أساسه ستحاول الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية المركزية، التي تبحث في دور الثورة المصرية في الأمن القومي العربي، وما إذا كانت تشكل عامل دعم أم عنصر تهديد له؟

إن اختيار الثورة المصرية ودراسة أسبابها² يجد سنده في الاعتبار التالية:

- محورية الدور الذي ظلت تلعبه مصر إلى حدود السنوات العشر الماضية.
- الموقع الجيو استراتيجي لمصر وتموقعها في قلب العالم العربي
- العامل الثالث والأهم، وهو أهمية الثورة المصرية على المستوى الدولي، من حيث الاهتمام البالغ الذي أثارته على صعيد الأطراف الدولية وفي مقدمتها الكيان الصهيوني، ومدى تأثير هذه الثورة على المواقف والسياسات الرسمية العربية.

فرضية البحث:

تنطلق الإجابة عن هذه الإشكالية من فرضيتين رئيسيتين:

- ✓ لا تشكل الثورة المصرية دعما للأمن القومي العربي (في الوقت الراهن) وذلك لتوجه النخبة والقيادة المصريتين إلى التفكير في حل الأزمات الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون الانصراف إلى ما سواها،
- ✓ يشكل الأمن القومي المصري جزءا من الأمن القومي العربي بل ومدخله الأساس، وهو ما يقتضي تضافر جهود الاطراف العربية للعمل على حل المشاكل الداخلية التي تواجهها الثورة المصرية، و بالتالي بلورة رؤية عربية مشتركة للأمن القومي العربي.

² . بناء على طبيعة الموضوع المرتبط بالأمن القومي، سيتم التركيز فيما يخص أسباب الثورة، على ما له علاقة بالأمن بمعناه العام والواسع والمرتبط بالأمن القومي بشكل خاص.

مسار البحث:

تقتضي معالجة هذا الموضوع التعرض بادئ الأمر إلى الأسباب المفجرة للثورة المصرية على تعددها، ثم الانتقال إلى تبيان أهم الأخطار المحدقة والمتربصة والمهددة للأمن القومي العربي، وما إذا كانت اعتبارات الأمس (ما قبل الثورة) في تحديد منابع الخطر قائمة، أم أن الثورة ومستجداتها فرضت تغييرها، وذلك قبل الانتقال إلى معالجة ملامح ومستقبل الموقف العربي الرسمي، ومدى إمكانية تكثيف الجهود العربية على المستوى الرسمي في المستقبل المنظور فيما يتصل بالأمن القومي العربي.

أولاً: مدخلات الثورة المصرية وإرهاصاتها

لم يكن اندلاع ثورة 25 يناير المصرية اعتباطياً، أو بدون مقدمات، بل إن مقدماتها وإرهاصاتها كانت تتبلور تدريجياً، وبالتالي فقد كانت هذه الثورة محصلة تراكمية لهذه الإرهاصات على مدى ثلاثة عقود من الزمن، عاشت فيها مصر في ظل سياسات أسهمت في تبديد أرصدة القوة التي تمتلكها، بدلا من أن تصبح في خدمة شعبها، مما أدى إلى تكريس الهوة بين فئات هذا الشعب، وتضرر قطاعات واسعة منه، وهو ما كان له نتائج السلبية على وزن مصر السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، محليا، إقليميا ودوليا، الأمر الذي انعكس سلبا أيضا على اللحمة القومية المصرية والعربية سواء بسواء.

أ. الأسباب الأمنية - العسكرية

تعد الوظيفة الأمنية إحدى أهم الوظائف التي تضطلع بها المؤسسات المعنية داخل كل دولة، بالنظر إلى دورها الحيوي في حفظ أمن النظام - النسق السياسي والمجتمعي، ولما كان الأمر كذلك، فإنه من اللازم على القائمين على الشأن العام تخصيص ما يلزم من الموارد المادية والبشرية لحفظ الأمن والعمل على استتبابه.

إلا أنه وفي الحالة المصرية - على وجه الخصوص - فقد كان العامل الأمني أحد أهم مدخلات وأسباب المشكلة، ذلك أن المقاربة الأمنية في معالجة حالات الإجرام ومتابعة "الخارجين على القانون" تمت بإفراط قل نظيره، أضف إلى ذلك المقاربة الإدارية في التعاطي مع المسألة الأمنية، والذي يظهر من خلال كتلة العمالة في القطاع الأمني وقطاع الدفاع التي شهدت ارتفاعا ملحوظا خصوصا عقب إعلان حالة الطوارئ في مصر سنة 1981³. وأمام هذا الارتفاع في حجم العمالة في المؤسسة الأمنية والعسكرية، يصبح من الضروري رفع حجم الغلاف المالي الذي يشمل المخصصات و الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف الموظفين العاملين بالقطاع من حيث رواتبهم الشهرية، بالإضافة إلى المكافآت والمحفزات...

³ . عبد الخالق فاروق "جذور الفساد الإداري في مصر بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات 1963-2002" دار الشروق الطبعة الأولى، 2008 الجدول رقم 160 ص 275.

على صعيد آخر، وارتباطاً بما تقدم، فقد كان لارتفاع حجم العمالة، والتطور المهول للمبالغ المالية المخصصة لقطاع الأمن والدفاع، ضمن ميزانية المؤسسات الأمنية والعسكرية، انعكاس على الجانب البيوي والهيكلية لهذه المؤسسات، ذلك أنه وفي "أعقاب اغتيال السادات عام 1981، و الاضطرابات التي أعقبت ذلك، تم استغلال هذه الاضطرابات كذريعة لإجراء أكبر وأضخم توسع تنظيمي لوزارة الداخلية"⁴.

وعليه، وباختصار فقد كان لارتفاع حجم العاملين بالقطاع الأمني - على وجه التحديد، وارتفاع حجم المبالغ والاعتمادات المالية المرصودة للرواتب والمكافآت، بالإضافة إلى التوجه البيروقراطي الصارم والمفرط في القطاعات الحكومية أبلغ الأثر على هذه القطاعات والمؤسسات، مما جعلها تتسم بطابع "الغموض وانعدام الشفافية تحت ذرائع ودعاوى واعتبارات الأمن القومي، التي أدت إلى توسع سرطاني في وظائفها من الناحية التنظيمية، الإدارية، المالية والاقتصادية"⁵، وهو التوسع الذي عزز وجودها خارج نطاق "الحاسبة المالية" أي الرقابة المباشرة للمجلس التشريعي، وبقية الأجهزة الرقابية⁶.

ب: الأسباب الاقتصادية

كثيرة هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة المصرية، غير أن ما له صلة مباشرة بالمصلحة القومية لمصر، وبوضعها الاعتباري إقليمياً ودولياً، يمكن رده إلى بعض مما أقدم عليه النظام السياسي المصري، في إطار علاقاته بمحيطه الإقليمي والدولي، وحرى بالذكر هنا، الإشارة إلى تلك الصفقات والاتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية في المقام الأول. ولعل الاتفاقية المصرية التي أبرمتها مصر مع الكيان الصهيوني⁷ بخصوص تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، تعد من أكثر الاتفاقيات حساسية، بسبب ما أثارته من ردود أفعال سياسية وشعبية، والأهم من ذلك آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد المصري من جهة، إلى جانب تأثيرها السلبي على الوضع الاجتماعي الداخلي. ذلك أن بنود هذه الاتفاقية قد أثارت الكثير من ردود الأفعال الشعبية المعبرة عن استيائها ورفضها لها، ما حدا بالعديد من المنظمات المدنية والشعبية إلى رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة المصرية، إلى القضاء المختص، أدت إلى إصدار المحكمة الإدارية قراراً⁸ يقضي بمنع تصدير الغاز إلى إسرائيل بأسعار تقل عن السعر المعمول به في الأسواق الدولية. أكثر من هذا، صعدت المنظمات الشعبية من ضغوطها على الحكومة مهددة بتدويل القضية من خلال رفع دعوى إلى المحاكم الدولية.

من جانبه شهد المشهد السياسي تداعيات هذه الأزمة، من خلال السجلات التي عرفها البرلمان المصري من قبل مختلف الفعاليات والقوى السياسية الراضية للقرار الحكومي، معتبرة إياه "باطلاً... ويثبت أن لإسرائيل أذرعاً داخل

⁴ . المرجع السابق ص 281، كما يمكن رصد حجم التوسع من خلال الإطلاع على الجدول المتعلق بالبناء التنظيمي لوزارة الداخلية، طبقاً للقرار الوزاري رقم 702 عام 1986 والمبين ص 282.

⁵ . المرجع السابق ص 273.

⁶ . المرجع السابق، ص 274.

⁷ . أبرمت هذه الاتفاقية بالقاهرة في يونيو حزيران 2005.

⁸ . أصدرت المحكمة الإدارية قرارين في هذا الصدد، يقضيان بمنع تصدير الغاز إلى إسرائيل، الأول في 18 نونبر 2008، والمؤيد بالحكم نفسه بتاريخ 6 يناير 2009، قبل أن يتم إلغاؤه من قبل المحكمة الإدارية العليا بتاريخ 27 فبراير 2010 لما اعتبرته المحكمة عدم اختصاصها بالنظر في أعمال الحكومة المدرجة في أعمال السيادة.

الحكومة المصرية⁹. وتعتبر هذه التحركات الشعبية والسياسية مبنية على أسس واعتبارات، أهمها الأثر الذي تخلفه هذه الاتفاقية وتأثيرها على الداخل المصري، على جميع المستويات وخاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث تشير التوقعات إلى إمكانية نضوب الاحتياطي المصري من الغاز الطبيعي خلال 15 إلى 20 سنة، بالإضافة إلى التكلفة الباهضة التي تتحملها مصر لدعم الطاقة لصالح الكيان الصهيوني، والمقدرة بحوالي تسع ملايين دولار يوميا¹⁰. وهو ما يؤدي إلى إرهاب الاقتصاد المصري والإضرار به، خصوصا في ظل الأزمات المتزايدة التي يتخبط فيها خاصة في ظل تبعيته للخارج من خلال اعتماده على المساعدات الأجنبية، والأمريكية على وجه الخصوص. وهي وضعية تؤثر أيضا تأثير - كما تمت الإشارة سلفا- على الداخل المصري، خاصة في شقه الاجتماعي، حيث تشير آخر الإحصائيات في هذا الجانب إلى ارتفاع معدل الفقر في مصر إلى معدلات قياسية تجاوزت 25% من السكان في الفترة 2011/2010 مقابل 21.6% في 2009/2008 بحسب المعطيات التي كشف عنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،¹¹ الناجمة عن الارتفاع الذي تشهده نسبة البطالة قبل وبعد الثورة، التي بلغت 2.129 مليون شخص خلال الربع الأخير للعام 2010 أي قبيل اندلاع الثورة بأشهر قلائل¹².

من ناحية أخرى، كان لكل هذه المعطيات - كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أبلغ الأثر على الداخل المصري، وعلى المستوى الاجتماعي بالأساس- حيث تأثرت مختلف المناطق المصرية من هذه السياسات. ولعل أكثر المناطق تضررا منطقتي الصعيد وسيناء، حيث السياسات الحكومية المتصلة بالواقع اليومي للمواطن المصري وما يتصل بحاجياته الاقتصادية والاجتماعية ضئيلة في هذه المناطق إلى حد الانعدام، مما حدا بأهالي المنطقة إلى إقامة مؤسسات أهلية تقوم مقام مؤسسات الدولة، تعنى برعاية المصالح اليومية للأهالي.

خلاصة المحور الأول:

إن الحديث عن الأمن القومي العربي، بما هو نتاج للمعطى الجغرافي وتعاونه بالمعطيات السياسية القائمة، والتي تتطلب تنزيلها من الناحية الإجرائية، تفاعل المؤسسة العسكرية، يقتضي تحديد مصدر الخطر المهدد للأمن القومي العربي، وذلك على ضوء ما شهدته الساحة السياسية العربية إلى حين اندلاع الربيع العربي، بناء على اعتبارات جديدة تتجاوز ما كان معمولاً به من قبل، والقائم على أساس التحالفات الإقليمية والتقاطب في دول ضد أخرى، والتي تجسد حالة الاصطدام بين الدول العربية، وافتقارها إلى وحدة الهدف والمسار، رغم عوامل التكامل السياسية والاقتصادية والتاريخية¹³. حيث انقسمت الدول العربية إلى دول "المانعة" التي تضم سوريا وحزب الله اللبناني المنضويان في تحالف إيديولوجي واستراتيجي مع إيران، و"المقاومة" للمصالح والأطماع الصهيونية-أمريكية، معتبرة

⁹ محمود العسقلاني، ناشط سياسي واحد مقدمي الدعوى القضائية في حوار للجزيرة نت بتاريخ 21/12/2008
http://www.aljazeera.net/news/pages/c459ad56-fc81-4783-bce2-4f3703db711a

¹⁰ السفير المصري المتقاعد إبراهيم يسري، في حوار مع الجزيرة نت بتاريخ 21/12/2008 (نفس الرابط أعلاه)

¹¹ انظر الجزيرة نت "الفقر يشمل ربع سكان مصر" على الرابط التالي:
http://aljazeera.net/ereports/pages/f8b470c9-0615-49a2-b7cc-b9c5923f0c23

¹² انظر الجزيرة نت: ارتفاع البطالة في مصر على الرابط التالي
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/36f785fd-6adc-4094-8d60-2b0d4b9bab4e

¹³ انظر في هذا الصدد، أمين هويدي، **فجوة الأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي**، مجلة الإنماء العربي، العدد الأول، يوليو تموز 1981 ص 57-60.

إياها مصدر الخطر على المنطقة وأمنها. وفي مقابلها دول "الاعتدال" التي تضم كلا من مصر والأردن والعربية السعودية (إضافة إلى دول الخليج) المرتبطة اقتصاديا واستراتيجيا مع الولايات المتحدة. والمتوجسة من أطماع إيران ونفوذها المتنامي في المنطقة، بالإضافة إلى ما أثارته تركيا من قلق لدى بعض الأطراف في ظل الدور المتنامي لهذه الدولة. وبين هذا الفريق وذاك جسدت بعض الدول العربية (المغرب وتونس) نموذج الدول التي اختارت الانعزال عن التقاطب، والابتعاد عن مشاكل الشرق الأوسط، وإن كانت أقرب إلى محور الاعتدال منه إلى الممانعة، على الأقل فيما يخص العلاقات الاقتصادية. وهو ما يدل على غياب تام لما له علاقة بالأمن الجماعي والمشارك، وانعدام حضوره في المدرك الجمعي لهذه الدول الذي عززه التراجع المهول للدور التاريخي المصري منذ اتفاقية كامب ديفيد 1979.

إن علاقة الدول العربية التي ظلت قائمة وما تزال، على أسس واهية وما تتصف به علاقاتها البينية الشاذة السالفة التوضيح، من "مراهقة سياسية"، تحتاج إلى ملامسة أسباب هذا الوضع العربي المزري، قبل الانتقال إلى مستقبل العمل العربي ومحل الأمن القومي في أجندته السياسية، وهو ما سنعمل على تبيان في المحور الموالي.

ثانيا. العلاقات العربية وواقع الأمن القومي العربي

لعل أهم ما ساهم في خلق حالة الانقسام العربي، هو التراجع المهول للدور المصري على الساحة العربية وتحلي مهندسي وصانعي القرار في مصر عن أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية. ويعد الأساس الأمني أهم هذه الأسس، والتي رأت في الوحدة العربية ضرورة لا محيد عنها، لتكثيف الجهود وتنسيقها خدمة للقضية العربية المركزية (القضية الفلسطينية) في إطار مؤسسي موحد ممثل في الجامعة العربية، بالإضافة إلى اعتبار المشروع الصهيوني مصدر التهديد الرئيس لأمن مصر القومي وأمن العالم العربي ككل¹⁴. وهو ما حدا بالدول العربية إلى تنسيق جهودها وتقوية أرصدة قواها وتعزيز مواقع نفوذها رغما عن العراقيل التي اعترت طريقها (حرب 67) إلى غاية اتفاق السلام الموقع بين مصر وإسرائيل، الذي عمل من خلاله الرئيس المصري الراحل أنور السادات على إنهاء حالة الحرب بين العرب والصهاينة، معلنا بذلك الانقلاب على التوجهات التي كانت أقرب ما تكون إلى الثوابت¹⁵، وهو ما رسم بداية مرحلة جديدة من السياسة الرسمية العربية على المستوى الخارجي والتي ستعكس على طبيعة العلاقات المصرية العربية من جهة، والعلاقات المصرية الأمريكية بالتحديد.

العلاقات العربية المصرية

بعد اتفاق السلام المصري- الإسرائيلي دخلت العلاقات المصرية- العربية مرحلة القطيعة، وأصبح المشروع العربي الحدودي القائم على أساس قومي من ملفات الماضي، واستبدل الصراع العربي بمشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعليه صار المشروع المصري يتأسس و ينطلق من "تعريب مشروع التسوية السلمية للصراع العربي-

¹⁴ . انظر حسن نافعة: *أسس ومرتكزات وتحولات السياسة الخارجية المصرية*، ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر، تبديد أرصدة القوة: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك ضمن دراسة أعدها مركز الجزيرة للدراسات بعنوان: ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر تبديد أرصدة القوة على الرابط التالي

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm>

¹⁵ . انظر حسن نافعة، المرجع السابق

الصهيوني، والسعي لدمج إسرائيل في المنطقة في إطار من مشروع الشرق أوسطية¹⁶، وهو ما شكل نقیضا للمسار الذي دأب عليه العرب قبل اتفاق كامب ديفيد، وهو ما يعني أن المشروع الذي تقدمت به مصر (مصر السادات كما مصر مبارك) كان قائما على أساس "الواقعية وباسم الاعتدال، بما يعنيه ذلك التكيف مع العلاقات الدولية الجديدة، ونظام القطب الواحد، والقبول بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، في إطار من تطبيع العلاقات معها، وهي أمور تعني القبول بالأمر الواقع باعتباره البديل الأوحده¹⁷. مع إعطاء الأولوية فيما يخص علاقات التعاون للدول الأجنبية (الولايات المتحدة) على حساب العلاقات مع الدول العربية، اللهم ما تعلق ببعض العلاقات الثنائية مع هذه الدولة أو تلك، دونما تطويرها إلى علاقات جماعية. إلا أن هذه الإستراتيجية لم تغير من واقع الدول العربية شيئا، إذ دخلت بموجها الدول العربية - كمحطة لتراجع الدور المصري - مرحلة الشتات، ما أفضى إلى تحديات حمة برزت إلى المشهد السياسي الإقليمي، ومن أهم تلك التحديات¹⁸، تنامي حضور بعض القوى الإقليمية وتعاظم دورها على الساحة الإقليمية، مهددا باختراق "العمل العربي" وتأثيرها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مخلفا انقسامات وتباينا في المواقف حول هذه القوى. أضف إلى ذلك حالة الانكفاء الذاتي التي باتت عليها كثير من الدول العربية نتيجة عدة أسباب، على رأسها المشاكل والتحديات الداخلية. وأمام هذه الوضعية انصرفت كثير من الدول العربية، ومن بينها مصر، عن واقع العلاقات البينية العربية وما تتطلبه لأجل النهوض بها من تضحيات جسام، واستبدالها بالعلاقات مع الدول الأجنبية خدمة لمصالحها الضيقة.

العلاقات المصرية الأمريكية:

تعد مسألة إنشاء العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مسألة ذات أولوية وأهمية بالغة لدى العديد من دول العالم، بالنظر إلى مكانة هذا البلد وقوته الاقتصادية والعسكرية. وتعد مصر واحدة من الدول التي ارتبطت بعلاقات مع الولايات المتحدة، إلا أن هذه العلاقة ستشهد منعطفا حاسما وتطورا مهما خصوصا بعد اتفاق السلام 1979، وهو ما جعل هذه الاتفاقية تأخذ طابعا إستراتيجيا، غير أن طبيعة هذه العلاقة لم تكن لترتبط مصر بالولايات المتحدة كسائر العلاقات التي تنشأ بين دولتين ذات استقلال وسيادة، بل تعين على الطرفين رعاية مصالح الكيان الإسرائيلي كطرف "ثالث"، وهو ما يوضح أن مسارات العلاقات الثنائية سياسيا اقتصاديا وعسكريا لم تكن ملك الطرفين المصري والأمريكي، وإنما ظلت دوما رهنا لرغبات إسرائيل ومصالحها¹⁹.

وعليه نخلص إلى أن هذا الوضع قد ساهم في غياب أو بالأحرى تغييب البعد القومي بكل تجلياته، وخاصة الجانب الأمني منه، عن السياسة الخارجية المصرية، مما يستوجب بالضرورة، في ظل المستجدات الحالية، إعادة النظر في طبيعة

¹⁶. محمد فرج، *طبيعة المشروع العربي الراهن لمصر*، المكونات والأولويات و الرهانات. العلاقات المصرية العربية في عهد مبارك

على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/2011887580409875.htm>

¹⁷. محمد فرج المرجع السابق

¹⁸. انظر في هذا الصدد، محمد فرج: *التحديات التي تواجه العلاقات المصرية العربية*، المرجع السابق.

¹⁹. منار الشوربجي، *العلاقات العربية المصرية*، كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟ ملف ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر تبديد أرصدة القوة على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118884513495568.htm>

السياسة الخارجية المصرية، بما يتوافق مع المكانة التي تحظى بها مصر من جهة، وبما يتوافق ومصالح الأمن القومي العربي من جهة ثانية، ما يستدعي تضافر الجهود على المستويين الداخلي المصري، و الإقليمي العربي.

القيادة المصرية المقبلة والأمن القومي العربي

ترتب على اندلاع الربيع العربي، نتائج مهمة على الدول العربية مست بنظمها السياسية، تميزت بإعادة بناء هذه الأخيرة. بما يضمن أمنها واستقرارها، الداخلي والخارجي. ولعلنا نركز في هذا المقام على الثورة المصرية، بسبب أهمية هذه الثورة وتأثيرها على مستقبل القرار السياسي المصري داخليا وخارجيا، وهو ما يقتضي شرح دور السلطة السياسية المصرية المقبلة وما يتعين عليها القيام به، بناء على التفاعلات والسجلات التي تشهدها الساحة المصرية، وما ينبغي أن تؤول إليه هذه السجلات، بما يمكن من إقامة مؤسسات دستورية وطنية قادرة على صناعة قرار سياسي، نابع من الإدارة الشعبية ويصب في مصلحة مصر الوطنية والقومية.

أ. الداخل المصري

عرف المشهد السياسي المصري عقب "سقوط" النظام السابق، تفاعلات عدة انتهت إلى محطة الانتخابات الرئاسية، مسفرة عن جولة الإعادة بين مرشحين يوجدان على طرفي نقيض، إيديولوجيا وشعبيا، مثيرة تباينا في مواقف الكتلة الناحية، وتخطيا في قرارات الناخبين، وهي تفاعلات تدفع إلى "التكهّن" بمستقبل المشهد السياسي المصري، من خلال طرح سيناريوهين على الأقل:

الأول: وهو يقضي (وإن كانت نسبة حدوثه ضعيفة جدا) بتزول المجلس العسكري عند رغبة الشعب والمتظاهرين بإلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات، وتأسيس مجلس رئاسي مدني.

الثاني، وهو الأرجح ويقضي باستمرار العملية الانتخابية بالرغم من ملاساتها وتعقيداتها، في ظل عدم إعلان أي من المرشحين عن انسحابه. والسبب في ذلك مرده إلى ضمان المجلس العسكري الحاكم لاستمرار العملية الانتخابية وتفعيل الديمقراطية، وعدم إمكانية العودة إلى نقطة الصفر لما يشكله ذلك من إهدار للزمن السياسي، بالإضافة ما يشكله السيناريو الأول من فقدان المواطن المصري ثقته في العملية الديمقراطية، بإحساسه بضياح صوته في الجولة الأولى.

وعليه، وبغاية إيجاد حل للآزمة السياسية، يتعين على الفرقاء السياسيين التوافق حول مساحة مشتركة من المواقف التي تضمن قطع الطريق على عودة النظام السابق، بما يشكله من تهديد للأمن، وهدر للزمن السياسي، وهو توافق ينبغي أن يتم حول صيغة مرضية في تكوين المجلس التأسيسي، بما يضمن حضور مختلف الأطراف، لكتابة دستور يعبر عن مصلحة الشعب، وبناء المؤسسات والتفرغ لمعالجة كل ما يتصل بقضايا البلاد الداخلية. وذلك لبناء دولة مصرية ذات نظام سياسي مستقل وقوي، وإقامة مؤسسات دستورية لها من القدرة على إنتاج القرار السياسي باستقلالية تامة، تعبيرا عن الرغبة الشعبية، وبعثا للعمل الجماعي العربي الذي يتخذ من دول الربيع العربي منطلقه الأساس.

ب. التعاون العربي المشترك مدخل الأمن القومي العربي..

إن تأسيس دولة مصرية حديثة ومستقلة تخدم مصلحة مصر داخليا وخارجيا، لا يعني انكفاء مصر والأقطار الأخرى على ذواتها والسعي إلى تحصيل المنافع الذاتية بمعزل عن أي ارتباط فيما بينها، بل يقتضي جهود القيادات

العربية وترجمة العمل العربي واقعا. ولما كانت دول الربيع العربي قد ثارت ضد أنظمتها السابقة، بسبب حالة التقاطب والانقسام (ضمن أسباب أخرى) فانه يصبح لازما على الأنظمة العربية (دول الربيع العربي) في أعقاب الفراغ من ترتيب البيت الداخلي، الانصراف إلى إعادة ترتيب البيت العربي وإعادة ربط العلاقات البينية بين "أركانه" من خلال نظرة إستشرافية لمستقبل العمل العربي المشترك، قائمة على أسس واقعية تتخذ من المصلحة المشتركة هدفا وغاية. ولعل أولى اللبانات التي تشكل حجر الزاوية هو السعي إلى بناء جسور الثقة بين القيادات العربية كضرورة حيوية لتجاوز الوضع القائم، واتخاذ الحوار البناء والهادف بديلا عن القطيعة، لتجاوز النقاط الخلافية²⁰، وهو ما سيشكل منطلقا لفتح آفاق التعاون والتكامل على سائر المستويات وخصوصا منها الاقتصادية والأمنية والعسكرية. فعلى المستوى الأمني- العسكري، يتطلب تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية تحقيقا للأمن كمصلحة مشتركة، يتطلب تبادل وتنسيق الخطط ضمانا للأمن الجماعي، وهو ما يقتضي وجود عامل محفز يدفع بهذه الدول في اتجاه خدمة هذه المصلحة، إذ في غياب الدافع، يصبح من العبث الحديث عن الأمن القومي، فكيف نتحدث عن "الأمن الجماعي" مع غياب "المصلحة المشتركة"؟ وكيف نخطط "للدفاع المشترك مع عدم الاتفاق على الخطر المشترك؟ وكيف ننادي بالحماية المتبادلة في وجود "الشك المتبادل"؟ وكيف نتحدث عن "المستقبل الواحد" ونحن نعيش "الحاضر المفكك"؟²¹.

أما من الناحية الاقتصادية، فسيبل نهضة هذه الدول، هو اعتماد الاستثمارات المهمة، وخصوصا منها استثمار رؤوس الأموال العربية- والخليجية منها بالتحديد- داخل الحيز الجغرافي العربي، مما سيمكن من تجاوز المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها عدة دول عربية، وهو ما يقتضي فتح باب التفاوض مع الأطراف الخليجية بالأساس، (لإقناعها) باستثمار عائدات النفط الخليجي في الدول العربية وتشغيل وتأهيل اليد العاملة العربية، بشكل يضمن تحقيق تكامل بين مثلث "الثروات": الموارد والأرصدة المالية الضخمة، الرأسمال البشري، الواجب تأهيله، والموارد الطبيعية (بما فيها النفطية) التي تزخر بها دول عربية عدة، واستثمارها بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي.

إن هذه الإجراءات تحتاج إلى قيادات سياسية جريئة، تنظر بثقة، والأهم من ذلك، بواقعية إلى مستقبل الأمة العربية، وتتخذ من أجل ذلك قرارات سياسية مهمة، من شأنها إعادة الحياة إلى العلاقات البينية العربية، وتحقيق التكامل والتضامن العربي، مما يضمن إعادة الاستقرار إلى البيت العربي والدفع إلى العلاقات العربية، وبالتالي إعادة صياغة سياسة خارجية عربية، معبرة عن إرادة الأمة العربية، آخذة الأمن القومي ومتطلباته بالاعتبار، من خلال إعادة صياغة مفهومه وتحديد أسسه، بمعنى وضع تصور عربي شامل للأمن القومي وتحديد المصالح المشتركة وفق مقاربة واقعية، بعيدة عن منطق الحلف والحلف المضاد المعمول به في الماضي.

إن كل ما تقدم من ضرورة اتحاد العرب وتعاونهم، سيظل مجرد شعارات اعتادت القمم العربية على اجترارها وتكرارها، ما لم يكن للقيادة السياسية العربية رغبة في طي خلافات الماضي، وتحقيق الإدارة الشعبية في التكامل والتضامن العربي، غير أن الأهم من هذا كله، هو إلمام القيادة السياسية بقواعد العمل الجماعي²²، ومن أهم هذه

²⁰. انظر أمين هويدي، *فجوة الأمن القومي العربي*، مرجع سابق، صص 63-64.

²¹. المرجع السابق ص 64.

²². انظر أمين هويدي أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الجراس دار الشروق الطبعة الأولى 1411-1991 ص ص 17-

القواعد تحديد أهداف ومصالح مشتركة تقتضي بالضرورة توحيد وجهة النظر حول التحديات والتهديدات، قيادة سياسية موحدة قادرة على تدبير خلافاتها وتقديم تنازلات عن جزء من المصالح القطرية لفائدة المصلحة القومية المشتركة، إقامة قيادة عسكرية واحدة موجهة ضد عدو واحد وليس قيادات عسكرية متعددة متصارعة فيما بينها، تواجه اعداء وخصوما متعددين أو افتراضيين.

خلاصة:

لقد كان للثورة المصرية دورا هاما في تحريك الثورات في عدد من الدول العربية - خصوصا بعد "إسقاط" النظام أو بالأحرى برأس النظام، وهو ما يعني أن تأثير هذه الثورة كان قويا، الشيء الذي يسمح ببلوغ تأثيرها العمق العربي، شرقا وغربا، وهو ما يسمح بتقديم جملة من الملاحظات، أهمها:

- قدرة الثورة المصرية على تغيير المفاهيم التي سادت وطبعت السياسة الخارجية المصرية، لاعتبارات موضوعية، وإعادة توجيهها وفق ما يقتضيه المشترك القومي
- تأثير الثورة على موقع مصر في الساحة الإقليمية والدولية
- قدرة السلطة السياسية المقبلة (في حال فوز د محمد مرسي) على تنسيق الجهود مع الدول العربية لإعادة تحديد الأولويات، وضع الأهداف المشتركة، و صياغة السياسات الموحدة ضمانا للمصلحة القومية والأمن القومي.

غير أن كل هذا موهون بتغلب الثورة المصرية على العقوبات والاكراهات القائمة، وضرورة تقديم الفرقاء السياسيين للتنازلات تحقيقا لأهداف الثورة. بالإضافة إلى ضرورة ترسيم حدود صلاحيات واختصاصات كل مؤسسة على حدة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، وسائر المؤسسات السياسية.

لائحة المراجع:

- أمين هويدي، أزمة الخليج، أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس، دار الشروق الطبعة الأولى 1411-1991.
- عبد الخالق فاروق، جذور الفساد الإداري في مصر.. بيئة العمل و سياسات الأجور و المرتبات 1963-2002. دار الشروق الطبعة الاولى 2008.
- أمين هويدي، فجوة الأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، مجلة الإنماء العربي، العدد الأول. يوليو تموز 1981.
- تقرير الفقر يشمل ربع سكان مصر " على الرابط التالي:
- <http://aljazeera.net/ereports/pages/f8b470c9-0615-49a2-b7cc-b9c5923f0c23>
- تقرير ارتفاع البطالة في مصر على الرابط التالي

- دراسة بعنوان : ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر .. تبديد أرصدة القوة. من اعداد مركز الجزيرة للدراسات، وتشمل:

✓ حسن نافعة، أسس و مرتكزات و تحولات السياسة الخارجية المصرية، ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر، تبديد أرصدة القوة: أسس و مرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm>

✓ محمد فرج، طبيعة المشروع العربي الراهن لمصر: المكونات و الرهانات و الاولويات، العلاقات المصرية العربية في عهد مبارك. على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/2011887580409875.htm>

✓ منار الشوربجي: العلاقات العربية المصرية، كيف يصحح الخلل و يحقق التوازن؟ على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118884513495568.htm>